الأنباء
الجمعة 16 ديسمبر 2016

البحرين.. إنجازات حضارية وصروح شامخة في شتى الميادين

جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين

صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس مجلس الوزراء

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الاعلى النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء

البحرين احد اهم المراكز المالية في المنطقة بفضل العديد من التشريعات المحفزة

تحتفل مملكة البحرين اليوم الجمعة 16 ديسمبر بعيدها الوطني الـ45 والذكرى الـ17 لتولي جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم، في ظل انجازات حضارية عظيمة وصروح شامخة في شتى الميادين اتسمت بالشمولية والتكامل في جوانبها التنموية والبشرية، لتشكل ملحمة وطنية لبناء الوطن وتكون بحق عنوانا لمرحلة مزدهرة في تاريخ البلاد يتحقق فيها الإنجاز تلو الإنجاز، وترتفع خلالها رايات الرفاهية والعزة.

ولا شك أن مملكة البحرين حققت منذ استقلالها، نهضة شاملة في جميع المجالات الاقتصادية والتعليمية والصحية وغيرها من المجالات التنموية الأخرى، واستطاعت أن تؤسس بنية اقتصادية حديثة ومتنوعة عززت من خلالها مكانتها كمركز تجاري ومالي وسياحي رئيسي في المنطقة.

وقد حققت مملكة البحرين تطورا عمرانيا سريعا وتنمية مستدامة على مدار الـ45 عاما الماضية منذ استقلالها في العام 1971، حيث تحولت من دولة زراعية ذات مورد محدود إلى مركز تجاري ومالي كبير في المنطقة يجذب رؤوس الأموال الأجنبية، كما نجحت في خططها الاقتصادية التي ركزت على جعل البنوك الإسلامية مركزا لها في المنطقة، إذ استطاعت جذب أكثر من 450 بنكا ومؤسسة مالية لها في مختلف القطاعات، مثل الصناعة والتمويل والتأمين وغيرها كما وفرت من خلال التطوير العمراني، وعملية الردم المستمرة، الأراضي والمساحات لبناء المدن والعقارات المختلفة، وربط الجزر في مجموعة من الجسور لتسهل انتقال السكان بين المناطق.

المملكة نجحت في تأسيس بنية اقتصادية حديثة ومتنوعة عززت من خلالها مكانتها كمركز تجاري ومالي وسياحي رئيسي في المنطقة

حققت المركز الأول عربياً والـ 18عالمياً في مؤشر الحرية الاقتصادية مما جعلها ملاذاً آمناً للمستثمرين في العالم

نقلة نوعية سياسية

ومن الناحية السياسية، فقد أحدثت فترة عهد العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة الذي تولى الحكم في العام 1999 نقلة نوعية في العمل السياسي، من خلال قيامه بإصلاحات سياسية ودستورية، تم خلالها إعادة العمل بالنظام البرلماني.

وأعلنت البحرين في العام 2000 إنشاء لجنة وطنية معنية بوضع ميثاق وطني يحدد شكل المشاركة السياسية، وتم طرح هذا الميثاق لاستفتاء شعبي نال موافقة الأغلبية بنسبة وصلت إلى 98٪ من المصوتين.

وبناء على الميثاق الوطني الذي وضعته اللجنة تم تشكيل مجلس للنواب منتخب من 40 عضوا، كما تم تشكيل مجلس للشورى معين من قبل الملك من 40 عضوا أيضا، وهما يشكلان معا المجلس الوطني برئاسة رئيس مجلس النواب.

وتتميز الحياة السياسية بوجود اعتراف رسمي بالقوى السياسية البحرينية بمسمى جمعيات سياسية متعددة، تمارس عملها بحرية ونشاط، ولها ممثلون في البرلمان.

«إعلان الصخير 2016»

ومنذ ايام احتضنت مملكة البحرين الدورة السابعة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث شدد قادة دول مجلس التعاون في بيانهم الختامي «الصخير 2016» على مواقف دولهم الثابتة تجاه الإرهاب والتطرف، ونبذها بكل أشكاله وصوره، ورفضها دوافعه ومبرراته، وأيا كان مصدره، والعمل على تجفيف مصادر تمويله، كما أدان المجلس بشدة حوادث التفجيرات الانتحارية التي وقعت في السعودية في شهر رمضان المبارك، بالقرب من المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة ومحافظة القطيف ومدينة جدة، معتبرا أن هذه التفجيرات الإرهابية جرائم مروعة تتنافى مع كل القيم والمبادئ الإنسانية الأخلاقية.

وأكد البيان مجددا على قرار دول المجلس باعتبار ميليشيات حزب الله بكل قادتها وفصائلها والتنظيمات التابعة لها والمنبثقة عنها منظمة إرهابية، وأن دول المجلس ماضية في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارها بهذا الشأن.

وعبر المجلس الأعلى عن ارتياحه وتقديره للإنجازات التي تمت في نطاق تحقيق التكامل الدفاعي بين دول المجلس بهدف بناء شراكة استراتيجية قوية، وإقامة منظومة دفاعية فاعلة لمواجهة مختلف التحديات والتهديدات، والخطوات التي تحققت لإنشاء القيادة العسكرية الموحدة، ووجه بأهمية الانتهاء من كل الإجراءات المطلوبة لتفعيلها، وبتكثيف الجهود وتسريعها لتحقيق التكامل الدفاعي المنشود بين دول المجلس في مختلف المجالات، وما يتطلبه ذلك من إجراءات ودراسات مختلفة.

واللافت للنظر ان قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتمعوا مع رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي في اول زيارة رسمية لها الى المنطقة والتي شهدت إطلاق الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين سعيا لتعزيز علاقات أوثق في المجالات كافة حيث شدد الجانبان على التزامهما الراسخ بحماية مصالحهما الأمنية المشتركة في منطقة الخليج من خلال هذه الشراكة، بما في ذلك ردع أي عدوان خارجي والرد عليه، وبتعزيز التعاون والتدريب في المجالين الأمني والدفاعي.

مركز مالي ومصرفي بالمنطقة

تصنف مملكة البحرين كمركز مالي ومصرفي مهم في المنطقة لاحتضانها نحو 450 مؤسسة مالية ومصرفية وشركة تأمين، وريادتها للعمل المصرفي الإسلامي، إلى جانب تنفيذ مشروع مرفأ البحرين المالي، ووجود سوق واعدة للأوراق المالية تم تأسيسها عام 1989 بفضل جهود مؤسسة نقد البحرين التي تحولت إلى مصرف البحرين المركزي بموجب مرسوم ملكي صدر في السابع من سبتمبر 2006.

ويعد القطاع المالي بمملكة البحرين من أكبر القطاعات المساهمة في الاقتصاد الوطني تشمل البنوك وشركات التأمين والشركات الاستثمارية والخدمات المالية المساندة الأخرى.

فقد تمكنت مملكة البحرين من أن تصبح أحد أهم الملاذات الآمنة المتاحة للمستثمرين في العالم، وقد حققت المركز الأول عربيا والـ 18 عالميا في مؤشر الحرية الاقتصادية وذلك وفقا لمؤشر مؤسسة «هيريتدج فونداشن» لـ 2015، حيث حققت درجة إجمالية بلغت 73,4 من أصل 100 درجة، وهو ما يجعلها متقدمة على اليابان، التي احتلت المركز 20 ويعد هذا التصنيف نتيجة لسياسة الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها مملكة البحرين منذ عقد من الزمن.

هذا وقد كشف تقرير البنك الدولي عن مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2015، ثبات البحرين في المركز 53 والـ 4 عربيا دون تغيير عن 2014، حيث حققت 53 نقطة في مدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء، ويعني الاقتراب من الحد الأعلى للأداء في المؤشر أن البيئة الإجرائية في الدولة تعتبر ملائمة وأكثر تشجيعا لممارسة النشاط التجاري.

وذكر التقرير أن البحرين سهلت إجراءات تسجيل الملكية عن طريق تخفيض رسوم التسجيل، كما حسنت أيضا الحصول على المعلومات الائتمانية من خلال السماح لمكتب الائتمان بجمع البيانات عن الشركات، كاشفا أن مجالات الإصلاح التنظيمي للأعمال كانت: تسجيل الملكية، والحصول على الائتمان والمعلومات الائتمانية.

حصن الأمن ودرع الاستقرار

تعتبر قوة دفاع البحرين الحصن المنيع لحماية الوطن وصون منجزاته، ومدرسة للإنجاز الوطني ومنارة لقوة العلم والمعرفة بفضل جهود دؤوبة لجلالة الملك القائد الأعلى وسمو رئيس الوزراء وسمو ولي العهد نائب القائد الأعلى.

وأضحت قوة دفاع البحرين عنوانا كبيرا للبذل الصادق، والعطاء المخلص، وغدت مدرسة شامخة للإنجاز والعلم والمعرفة، ففي ظل العهد الزاهر تنامى صرح قوة الدفاع، حيث يتم مده بأحدث الأسلحة والأجهزة العسكرية، وتوفير كافة الإمكانيات والتدريبات لتجهيز العنصر البشري المدرب والكفؤ الذي يزود عن وطنه بالغالي والنفيس، حيث تعمل قوة الدفاع على الحفاظ على الأمن القومي وتحقيق الاستقرار داخل ربوع المملكة لتهيئة الأرضية الصلبة للازدهار والتنمية، إذ لولا الاستقرار لما تحقق الاستثمار والازدهار.

وتحرص قوة دفاع البحرين على كل ما من شأنه النهوض بالتدريب العسكري، ليواكب مسيرة التحديث الشاملة في شتى وحداتها، وأسلحتها ومعداتها، وتجهيزاتها القتالية والإدارية القائمة على التخطيط العلمي المدروس مع كل الدول الشقيقة والصديقة، ولا تألو جهدا في توفير مختلف الإمكانيات المادية التي تساعد على تنفيذ ونجاح الخطة التدريبية.

مكانة كبيرة للمرأة

حظيت المرأة البحرينية بقوة دفع هائلة منذ تولي عاهل البلاد مقاليد الحكم في العام 1999، كما تبوأت مكانة مرموقة في جميع المجالات بفضل الإيمان المتزايد بدور المرأة المحوري في برامج التنمية الشاملة، والجهود المتواصلة لصاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة صاحب الجلالة

نشاط تجاري بفضل جسر الملك فهد

ترتبط البحرين بالسعودية منذ عام 1986 بجسر الملك فهد البالغ طوله 25 كيلومترا، حيث يستخدم الملايين هذا الجسر سنويا للتنقل بين البلدين.

أما على المستوى التجاري، فقد حقق مشروع جسر الملك فهد نقلة نوعية لمملكة البحرين اقتصاديا وتنمويا، حيث يعتبر أهم مشروع حيوي ربط المملكة بريا مع الحدود السعودية، مما سهل عملية انتقال البضائع والتجارة المتبادلة والسكان إلى خارج حدود المملكة حيث يدخل إلى البحرين عبر هذا الجسر اكثر من 35 ألف سيارة أسبوعيا، ويزيد هذا العدد في أوقات الإجازات، وهو ما سبب انتعاشا سياحيا واقتصاديا للمملكة، من خلال زيادة عدد الفنادق التي تمتلئ بالنزلاء في أوقات العطل وانتعاش الحركة التجارية بشكل عام فيها.

ويعتبر جسر الملك فهد من أهم الإنجازات الحضارية في السعودية وأحد المعالم المهمة والرائدة في الخليج العربي التي افتتحت في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز يرحمه الله، كما يعتبر من المحطات السياحية المهمة في المنطقة الشرقية ويعتبر كذلك أهم جسر بحري في العالم يصل بين دولتين هما السعودية ومملكة البحرين.

ولم تقل الأهمية لجسر الملك فهد من الجانب البحريني بل حظي بنفس الأهمية حيث ربط البحرين باليابسة بعد أن كانت جزيرة داخل الخليج العربي لا تصلها السيارات ولا المسافرون برا. كما أنه شد أواصر العلاقات الأسرية التي تربط السعوديين بالبحرينيين، وسهل الطريق للوصول إلى البحرين للراغبين في العمل والدراسة هناك، حيث يوجد حاليا عدد كبير من الطلاب الجامعيين والموظفين السعوديين في البحرين.

وتعود فكرة إنشاء الجسر إلى عام 1965، عندما قام الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود- رحمه الله- باستقبال الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة خلال زيارة للمنطقة الشرقية، وقد أبدى آل خليفة رغبته في ربط السعودية بالبحرين، الأمر الذي وافق عليه الملك فيصل وأمر بتشكيل لجنة مشتركة بين البلدين لدراسة إمكانية تنفيذ مشروع جسر يربط بين البلدين، وكانت تلك البداية لأضخم مشروع ربط بين دولتين في التاريخ الحديث. وقد بدأ العمل الرسمي في بناء الجسر في 29سبتمبر عام 1981، وتم تثبيت أول قاعدة من قواعد الجسور في يوم الأحد 27 فبراير 1982 بينما تم افتتاح الجسر يوم الأربعاء26/11/1986.

ومن جديد، اتفقت البحرين مع السعودية على إنشاء جسر ثان يربط بينهما ويكون ممرا لمشروع القطار المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي، دون أن يتم تحديد موعد لبدء العمل بالمشروع بتكلفة تصل الى 5 مليارات دولار.

وقال وزير النقل البحريني إنه تم الانتهاء تقريبا من تحديد مسارات الجسر، فيما لا تزال فرق من البلدين تدرس مسائل تقنية أخرى بما في ذلك التمويل، ولا سيما كيفية إدخال القطاع الخاص في المشروع. وذكر إن المشروع سيمثل نقلة «نوعية» مهمة على صعيد تطوير العلاقات الخليجية، وسينقل العلاقات بين الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي إلى آفاق أوسع، معتبرا المشروع خطوة مهمة على طريق تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي.